التصويت الاحترازى

أيام قليلة تفصلنا عن الانتخابات الرئاسية الحقيقية الأولى في تاريخنا كمصريين..

أعرف أن كلنا حيارى .. أعرف أن الحيرة ثقيلة ومرهقة. أعرف أننا لم نتعود تلك الحيرة لأننا لم نتعود الاختيار.. آخذًا لقرار وقبل ذلك صناعة له.

هل نحن بصدد الاختيار بين مرشحين ثوريين ومرشحي نظام سابق؟ هل نختار بحق بين برامج إصلاحية أو تنموية مفصلة؟ هل نختار بين مرشح مستحق آخر يجاوزه في الاستحقاق والأهلية؟ هل نحن بصدد اختيار مفاضلة بين أفضل وأفضل منه أم يقينًا نقوم بوزن مخاطرة بأن نستبصر إلى أقل الخطرين نذهب؟

أولا: «مرشحينا» ممن نختار؟

الواقع يقول إن المرشحين جميعًا وإن تنوعوا - دون طعن في أي فيهم - هم مرشحي ماضٍ عَدِمَ الممارسة السياسية والرؤية أو القدرة على التغيير المجدي.

فمن حيث التصنيف الثوري – إذا أردناه – والذي حقيقته ليست في الانتماء للثورة من باب المشاركة أو المباركة أو حتى القبول بها واقعًا، ولكن التصنيف الثوري الأحق هو من حيث قدرة أي منهم على ألا يكون عائقًا أمام تفكيك بنية الاستبداد والفساد للدولة العميقة ولا أقول قائدًا لعملية إعادة الهيكلة تلك.

فمرشحينا في هذا الصدد، بين ثلاثة صنوف، فهم إما مرشح «محافظ الفكر، محافظ الخطاب» وآخر «محافظ الفكر، ثوري الخطاب» وثالث «ثوري الفكر، ثوري الخطاب».

ومن حيث منهج التغيير المتوقع، مرشحينا من صنف «محافظ الفكر، محافظ الخطاب»، درجات في المحافظة. أفضلهم يميل إلى تغييرات متدرجة - غير جذرية – تنتهي إلى إصلاحات سطحية لن تستدعي الصدام وقد تعين على نزع قشرة الاستبداد وخلخلة بنيتة أو هدمه. أما أسوأهم وهو في الحقيقة «رجعي» الفكر والخطاب والمنهج أكثر منه محافظًا وهو من سيعطي للاستبداد فرصته لإعادة التشكل في أطر أكثر حداثة ونعومة وقدرة على التدليس.

وأما مرشحنا من نوع «محافظ الفكر – ثوري الخطاب» فمن حيث المنهج هو أكثر اتساقًا مع أطر وأدبيات الدولة العميقة في الإدارة، من حيث الإصرار على المركزية وسلطوية النخبة وعدم قبول المحاسبة. ومن ثم الحرص الخطابي على مهاجمة الاستبداد، هو إقرار لفظي بأن المثالية أمر واجب ولكنه عصى على التحقيق مع محددات واقع قاسٍ .. الضرورات فيه تبيح المحظورات.

و عليه فسيكون «التغيير السياسي» هو منهج عمله والذي أعنى به كثرة التحركات السطحية في الإطار المثالي مع عقد صفقات وتفاهمات تكرس الدولة العميقة على أمل أن تنتقل ولايتها وولائها له ولمن يمثله.

و أخيرًا.. مرشحينا من صنف «ثوري الفكر – ثوري الخطاب» رغم اتساق الفكر أو الخطاب فالمتوقع بالقطع مع تكشفهم لعمق وتجذر التحديات – حينما تكشف حجب المعلومات – أن يكون سمت حركته على الأرض في التغيير أقرب إلى التدرج المحافظ. وستبقى مصداقية فكره وخطابه مرهونة بمدى إصراره على جذرية وراديكالية تفكيك بنية دولة الاستبداد حتى وإن بدا المدى الزمني محافظًا.

والمتوقع أن يكون الأكثر راديكالية منهم أميل إلى التعجيل بصدام مع الدولة العميقة قد ينتهي بإجهاض حركته. وأقلهم راديكالية قد يبالغ في المحافظة بغية درء الصدام فيكرس قواعد الاستبداد إما بجهله بتفاصيل ما يحدث أو بتفاهمات تتحول إلى صفقات شرعنة للاستبداد تحت سمعه وبصره وبمباركته.

وإذا جئنا للتصنيف على البرامج فما قُدِمَ منها - مع اختلاف درجة التفصيل في أي منهم - لا يعدو كونه سردًا لمجموعة إصلاحات واجبة ومتأخرة منذ عقود. ولكن وإن لم يوجد اختلاف على منطقها وضرورتها .. أيضًا لا يوجد لدى أي من المرشحين شاهد للقدرة على القيام بها أو تقدير التحدي السابق لها.

«معايير الاختيار» - على أي أساس نختاره؟

الاختيار إذا هو وزن مخاطرة نتجنب فيها مزالق التضحية، أكثر منه مفاضلة نستشرف فيها الأمل..يقينًا نحن نختار بين مرشح «متاح» وآخر ولا نختار بين مرشح «مستحق» أو «مؤهل» وزميله. وهذا ليس تقليلاً منهم ولكن إقرارًا بواقع يجعلنا لا نظلمهم ولا يظلمون أنفسهم أو يظلمونا برفع سقف للتوقعات أو إطلاق الوعود وابتذال المسميات.

وعليه نريد في المرشح الأرجح ومنه، ثلاثة أمور:

أولا: أن يكون شخصية بها الحد الأدنى من القدرة على منع الصدامات ولا أقول القدرة على صنع التوافقات. بمعنى ألا يكون صداميًا أو منشأ للصدامات بطبعه أو بخلفيته أو بانتمائه.

ثانيا: أن يكون شخصًا قابلاً بأن يُطوَع بحق الشعب عليه وأن ينتحي إذا بدا من حكمه شرًا يفوق خير .. حتى وإن كان خَيرًا في ذاته.

ثالثا: أن ينتوى ألا تتعدى علاقته مع احتياجات الإصلاح - التي حدثنا عنها الكثير في برنامجه أو التي لم يحدثنا عنها - البحث «الجاد» عن أصحاب الأهلية للقيام على هذه التحديات في إدارته وتوضيح معايير اختياره لهم وبقائهم حوله أو استغنائه عنهم. والأهم أن يضمن أن حركة المجتمع من أصحاب الأهلية - غير المحيطين به في إدارته – تكون الحركة الأكثر أثرًا والتي قد لا تحتاجه كحافز لها بقدر ما تحتاج منه ألا يصبح عقبة في طريقها.

يعني يا إخوانا ببساطة يحتاج إلى أن يكون «إشارجي» مرور بدرجة رئيس جمهورية، دوره ألا تصطدم مسارات السير للقادرين على قيادة سياراتهم ولا يملك كثيرًا أن يحدد إلى أين ينتهوا في رحلتهم .. لأن حقيقة الأمور أنه ليس أكثر منهم خبرة في تحديد الوجهة أو القيادة.

«آلية الاختيار» - كيف نختاره ؟

أما عن آلية الاختيار فإن المنطق السابق يعلمنا ويلزمنا أن في الجولة الأولى التي تجرى يومي ٢٣ و٢٤ مايو الحالي ..بأننا لا نختار شخصًا .. قدر ما نُحِسّن فرص الإعادة والتصفية بين المرشحين الذين ننتهي إلى كونهم .. «الأقل خطرًا» لأسباب نعرفها .. و«الأوفر حظا» لأسباب قد نقبلها أو لا نقبلها.

بمعنى يلزم أن يقرر كل منا قائمتين أحدهما «قائمة اختيار» تضم ثلاثة أسماء هي من وجهة نظره التي يتوفر بها المعايير التي حددناها ولكن معها معيار فرصه الحالية. والقائمة الثانية «قائمة استبعاد» هي للأسماء الأكثر خطرًا على مشروع التغيير الجذري وهو تفكيك بنية الاستبداد. وأهمية «قائمة الاستبعاد» أو «الاحتراز» أن تتأكد أن تصويتك لأي اسم من الأسماء الثلاثة في قائمة اختيارك يلزم أن يقلل من فرص أي أو كل من في قائمة الاستبعاد.

ومعيار الفرص الحالية لمرشحين مقبولين وإن كانوا ليسوا اختيارك الأول، رغم ما يبدو فيه من تفكير عملي يميل إلى البراجماتية .. إلا أنه نوع التصويت الذي نسميه «التصويت الاحترازي». والذي يعينك بصوتك الانتخابي - قبل أن تصل إلى اختيار من تريده - أن تحسن فرص مشروع الوطن قبل مرشحك، ولكن قبل ذلك تقلل به فرص الأسوأ.

في تقديري أن «قائمة الانتخاب» ستحتوي لنا عدد من المرشحين من «ثوري الفكر – ثوري الخطاب» لمن يميل منا إلى جذرية التغيير أو المرشح «محافظ الفكر – محافظ الخطاب» للمحافظين منا. وأيضًا في ظني أن قائمة «الاستبعاد» ستحتوي المرشح «رجعي الفكر – رجعي الخطاب» والمرشح «محافظ الفكر – ثوري الخطاب» لكونه الأخطر.

حقائق قد تبدو مرة .. ولكن نواجهها لكي نمنع سيناريوهات أكثر مرارة..

مجهود عقلي قد يكون مرهقًا .. ولكن نقوم عليه كي لا نقع في اختيارات مستنزفة..

فكروا تصحوا...

ساعات قلائل تلك التي تفصلنا عن موعد اختيارنا الحر لرئيس يحكمنا. موعدنا الأول في تاريخ مصر- دولة وشعبًا.

هى لحظة فارقة وخاصة بحق، تُلزمنا بأن نقوم عليها بحقها.

نخطئ إن ظننا أن قيمتها تكمن في «صواب» الاختيار– هذا إن كان للاختيار صواب أو أن معناها سيكمن في نجاح التجربة «إجرائيًا»، بأن يمضى الاختيار دون تزوير للإرادة أو ميل للفساد أو أن جلالها في كوننا انتصرنا لأنفسنا من أيام لم نُمّكن فيها من إنفاذ إرادتنا.

فقد مر على مصر في تاريخها من كانوا أهلاً للحظة حكمهم كـ«محمد على» و«جمال عبد الناصر»، ولم يشفع لنا أو لهم أهليتهم حين واجهتنا من التحديات ما ناء تحتها تفردُ قيادتهم. جربنا–وإن كانت لمرة أو مرتين– النزاهة الإجرائية للانتخابات التشريعية، وإن لم تصِر أبدًا حجة ملزمة على من حكم بعد ذلك.

نخطئ إذا اختزلنا اللحظة- ولا أقول ابتذلناها- بأن تصورنا أننا نختار لمصر رئيسًا أو قائدًا، وكفى..

لكننا نكون حقًا قد أوفيناها قدرها، إذا عرفنا أنها اللحظة التي تُرسخ فيها قاعدة صُكّت فى ميادين مصر- بدماء المصريين ونور أبصارهم- وهي أن مصر ستحكم «إرادةَ» قبل أن تحكم «إدارةَ».

«الشعب يريد» هي قاعدة الحكم في مصرمقابل الوقت، ولا قاعدة غيرها. وتلك القاعدة-قبل أن تهدينا حق اختيار «الرئيس» من حيث الاسم البروتوكولي للمنصب- تلزمنا بأن نجعل من هذا المنصب قبولاً بمواطن يتقدم ليصبح «المسؤول الأول».

لم يكن اختيارنا لمن نقدمه لموقع «المسؤول الأول» مفاضلة نستشرف فيها الأمل قدر ما كان ولايزال وزن مخاطرة نتجنب فيها مزالق التضحية.

لم تكن أيام الحيرة الثقيلة التي عشناها ولم نزل نعيشها من أجل المفاضلة بين مرشحين ثوريين ومرشحي نظام سابق، ولم يكن كذلك بين برامج إصلاحية أو تنموية مفصلة، وقطعًا لم تكن مفاضلة بين مرشح مستحق وآخر يجاوزه في الاستحقاق والأهلية، بل كانت وزن مخاطرة حاولنا فيها أن نستبصر إلى أقل الخطرين نذهب.

الواقع يقول إن فيمن اخترنا- وإن تنوعوا- هم مرشحو ماضي عدم الممارسة السياسية والرؤية أو القدرة على التغيير المجدي، ولن يكونوا أهلاً لمستقبل، إلا إذا وعى من اختاره القدر ليكون «المسؤول الأول» في هذا الوطن، إنه «مسؤول» أي«مفعول به» يُسأل فيُجيب.

«مسؤول أول» أي «أول من سيحاسبه» هو «الشعب»، الذي يريد قبل الضمير والتاريخ، والله تعالى. فهو أول من سيُسأل عن:

١.بنية الاستبداد للدولة العميقة، فعليه ألا يكون عائقًا أمام تفكيك تلك البنية الفاسدة للدولة العميقة، ولا أقول قائدًا لعملية إعادة هيكلتها.

٢.التوافق الوطني، فعليه ألا يكون صداميًا أو منشأ للصدامات بطبعه أو بخلفيته أو بانتمائه، ولا أقول قادرًا على صنع التوافقات.

٣.قبوله بسيادة مؤسسة الحكم الأهلي، فعليه أن يكون شخصًا قابلاً، بأن يُطوع بحق الشعب، عليه أن يتنحى إذا بدا من حكمه شر يفوق خير.. حتى إن كان خَيرًا في ذاته.

٤.علاقته مع الإصلاح- الذيحدثنا عنه الكثير في برنامجه أو الذي لم يحدثنا عنه، فعليه البحث «الجاد» عن أصحاب الأهلية للقيام على تحديات الإصلاح في إدارته وتوضيح معايير اختياره لهم وبقائهم حوله أو استغنائه عنهم. والأهم أن يضمن أن حركة المجتمع من أصحاب الأهلية- فيمحيط المجتمع الأوسع من إدارته-تكون الحركة الأكثر أثرًا،والتي قد تحتاجه ألا يصبح عقبة فى طريقها قبل أن يكون حافزًالها.

لا مكان فى مصر لـ«رئيس» يرى فينفسه رمزًا أو قائدًا يختزل الوطن في ذاته ويرعى مشروعه ويؤسس لدولته.

مصر تفتح ذراعيها لـ«مسؤول أول» يعي معنى الوطن، ويرعى قدر شعبها، ويؤسس لدولتها، يُسأل فيجيب قبل أن يَأمر فيُطاع.

فكروا تصحوا...